جـــــامـعـة الجيلالي بونعامة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قـــــــســـــم الحـــقـــــــوق

# محاضرات المشــروع المهني و الشخصـــــي

للسنة الثانية ماستر قانون إداري - تسير جماعات محلية

**1.مقدمة:**

إن ظهور مصطلح المشروع في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بعدما كان حكرا على مجالات الهندسة الصناعية والتجارة، أشار إلى أكبر التغيرات والتحولات التي مست بناء الفرد لمستقبله؛ فالمشروع هنا يعنى تصور الفرد المسبق لما سوف تكون عليه حياته المستقبلية سواء من الناحية الدراسية أو المهنية، أو ما يخص كل مجالات الحياة، حيث أن هذا التصور المسبق؛ يستوجب افتراض استراتيجيات محددة تمكنه من تحقيق هذا التصور(المشروع) باختلاف أنواعه وتجسيده على أرض الواقع، ليكون واجهته الاجتماعية.

المشروع المهني كغيره من المشاريع، ينطلق في بادئ الأمر من فكرة أو تصور للمستقبل المهني، وتتحكم فيه عدة عوامل منها المرتبطة بالشخصية(الاستعداد، الميل، القدرات....) ومنها المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المحيط الاجتماعي..) إضافة إلى تحكم المحيط الاقتصادي وفرص الشغل فيه، مع العلم أن تحقيق هذا التصور على أرض الواقع؛ يستدعي الاختيار المتوازن والقائم على معرفة الذات والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، مع عدم نسيان دور الأفراد الفاعلين في المؤسسات الاجتماعية، من أسرة ومدرسة... والجامعة، حيث يتم في هذه المرحلة من التعليم والتكوين تحديد التخصص، الذي يلعب دورا هاما في تأهيل الفرد لتحقيق

مشروعه، فهو يساعد الفرد على توضيح وتحديد أدق لأهدافه المهنية وإدراك قدراته وإمكانياته الخاصة، وعلى اعتبار أن الجامعة هيكل عالمي منذ القدم، ومرحلة من مراحل تعلم وتكوّن الطالب، ومن أعظم مجالات تنمية الموارد البشرية، ومن أهم محاور ارتكاز المجتمع، فهي تمد جميع قطاعاته بما تحتاج من طاقة بشرية مؤهلة تأهيلا علميا وعمليا متخصصا، إذا فهي أهم مرحلة يحدد فيها الطالب إستراتيجيات تحقيق مستقبله المهني بعد التخرج، لذا فموازاة هياكلها واستراتيجيات سيرها وتسييرها، وفقا لما يتناسب ويتوافق مع التغيرات العالمية؛ التي تفرضها العولمة يصبح واجب وضروري، لأجل تحقيق التوازن بين قطاعات المجتمع الواحد وتلبية احتياجات أفراده.

والجامعة الجزائرية، باعتبارها الأساس الأول لتطوير المجتمع الجزائري، في مختلف قطاعاته، فهي تعمل على تحقيق التوافق بين الفرد والمجتمع واحتياجاتهما، انطلاقا من رفع مستوى تكوين وتدريب الطالب، وربط التعليم والتكوين النظري بالدراسات التطبيقية العالمية، مع رفع جهود الطالب الجامعي؛ خاصة بعد تبني الجامعة الجزائرية لنظام الإصلاح LMD، والذي يتميز بقصر مدة التكوين فيه، وزيادة مسؤولية الطالب في تقرير مساره التكويني والمهني المستقبلي، مما يستدعي من الطالب السير وفق خطط مدروسة، هذا ما يفرض عليه تحديد مشروع المهني لأجل تحقيق طموحاته المهنية والشخصية، وتلبية وإشباع احتياجاته، إضافة لتدخل مؤسسات محيطه الاجتماعي، من أسرة ومدرسة، وهياكل الجامعة وأعضاءها، من هيئة إدارية وبيداغوجية (أساتذة)، انطلاقا من المرافقة البيداغوجية، التي سنها النظام الحديث LMD لمساندة الطالب الجامعي في تحديد مستقبله التكويني والمهني؛ وبالتالي دعمه لإرساء وإعداد مشروعه المهني بمختلف الوسائل، والاستراتيجيات المدروسة والمقننة، من قبل مختلف هياكل ونظم الجامعة الجزائرية.

ولهذا جاء لنشير ونسلط الضوء؛ على موضوع المشروع المهني للطالب الجامعي، من خلال توضيح المنطلق النظري لمصطلح المشروع المهني

والأسس اللازمة لبناءه وبلورته، إضافة لتوضيح الدور التجديدي، لبعض أهم المؤسسات الاجتماعية كالأسرة، المدرسة، الجامعة في استعداد الطالب الجامعي لمهنة المستقبل؛ وبالتالي إعداده لمشروعه المهني.

**2. المنطلق النظري للمشروع المهني:**إن التطرق لمفهوم المشروع المهني يستوجب منا، توضيح مفهوم المشروع، كأساس لأي نوع من تسميات مجالات المشاريع.

**1.2. المشروع والمشروع المهني:** المشروع كفكرة ومفهوم تبلور في الوقت الحاضر، كنتاج لما أفرزته العولمة والبيئة الاقتصادية المختلفة، التي تتسم بالتغيير والحاجة الدائمة لتطوير السوق، وهذا بدوره يتطلب أنماط تخطيطية جديدة، ولهذا تعددت تعاريف مفهوم المشروع؛ وفقا لخلفية الشخص واتجاهه، وكذلك الغرض الذي من أجله سيتم إنشاء المشروع.

وهنا تعتبر أعمال "**نيتان Nuttin**" حول الدافعية الإنسانية والفعل، من البوادر الأولى لظهور المشروع لدى الفرد، من خلال مثلث المفاهيم "الحاجة– الدافعية– المشروع" والذي تتدرج فيه سيكولوجية المشروع، ومناهج بنائه في مؤسسات التكوين والتوجيه، وهنا يمكن تعريف المشروع؛ على أنه مجموعة من الإجراءات التي يتم تنفيذها لتحقيق هدف معين، من أجل تلبية حاجة معينة، أو هو مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تقديم نتيجة دقيقة، ضمن إطار زمني معين، وبتكلفة ثابتة مسبقً، إنه يتوافق مع هدف محدد و حد زمني و تفرد."[1]

كما يؤكد **young et valach** على أن المشروع هو " الطريقة التي يشكل ويضع فيها الفرد أهدافه موضع التنفيذ، وهذه الأهداف متعلقة بمهنة أو دراسة، أو أي مجال أخر في الحياة، بحيث تتضمن دائما نشاطات مقصودة، وموجهة نحو الهدف، في مدى زمني متوسط.

ومما سبق يتضح أن المشروع؛ كمصطلح أو مفهوم إجرائي يعتمد على التحديد الدقيق، والمنظم لخطوات ومراحل تحقيق طموحات، أو أهداف معينة مهما كان مجالها وحجمها، انطلاقا من دراسة الوضعية الحالية؛ من حيث طبيعتها ونوعها ومدى توفر الوسائل والقدرات اللازمة لها لرسم المستقبل، وهذا بدوره يفرض ترك

التخطيط الجامد ذو القولبة الشاملة، مما يدفع بالأفراد والطلبة لإنجاز الخطط، بشكل أكثر مرونة وتفكير ومهارة وجودة، وكله وفق بعد وإطار زمني مدروس، وهذا انطلاقا من أن التخطيط لمستقبل العمل، سواء لدى أصحاب المشاريع، أو حتى الطلبة الجامعين والمتخرجين، أصبح أكثر أهمية من اختيار كيفية الارتقاء والنمو، حيث أن الارتقاء في مستقبل العمل، يقوم أساسا على تراكم القدرات والخبرات والتجارب والتكوين، الذي نطبقه على مدى فترة زمنية، ومن هذا تتبين الأسس والأعمدة التي ينطلق منها **المشروع المهني**؛ كنوع من أنواع المشاريع، بحيث يهتم بمهنة الفرد المستقبلية، باعتبارها واجهته الاجتماعية وسط المحيط الذي ينتمي له. والذي يعرف حسب "**Bordallo,I.Ginestet, J.P**" "يعني التنبؤات المستقبلية للفرد نحو الرغبة في التجارة أو العمل لتحقيق الاحتياجات الخاصة، وليست المفروضة عليه."[3] وهو تخطيط دقيق ومفصل يبرز:

*الإلمام الدقيق بالسمات الشخصية و بالمهارات والقدرات الواجب تطويرها.

*رؤية واضحة للمسار المهني الذي يرغب في إتباعه وما يتطلبه من مسؤوليات وموارد وتأهيل وما يستضف إليه من نتائج.

*الإدراك الدقيق للمحيط الاقتصادي والثقافي والإداري المعتمد في تحقيق الأهداف.

وانطلاقا من هذا الطرح ومن كون أن امتلاك الطالب وصاحب المشروع المهني لمخطط مهني، يعني امتلاكه لطريق واضح يقوده إلى مكان محدد، ومحطة وصول شبه نهائية في مستقبله المهني، حيث من الصعب أن يصل الطالب الجامعي لمستقبل مهني، ومشروع مهني له الاستقلالية الشاملة، والغير خاضعة لحدود التعليم والتكوين والمحيط الاجتماعي، والمنافسة الاقتصادية الوطنية والعالمية، في حين يبقى المشروع المهني الأكثر استقلالية، من المستوى الاجتماعي والثقافي يسمح باستجماع المعرفة الذاتية والمهنية، وكذا استجماع المرونة و الإبداع، والكفاءة والقدرة؛ على طرح المشروع على ارض الواقع، ومن هذا أيضا يبرز أن خصائص المشروع، لا تختلف باختلاف مجال تطبيق المشروع كوسيلة وإستراتيجية، أو قالب فهو يضم مجموعة كبيرة من الخطوات والأهداف والخطط الواجب ملامستها.

**2.2. خصائص المشروع:** إن قيام أي نوع أو شكل من المشاريع؛ يستوجب ضرورة الأخذ بالحدود التي تضمن نجاحه ونجاعته، والتي تتضح في عدة خصائص تتمثل فيما يلي :

**أ- الانفرادية:** يمكن القول أنه الميزة التي يختلف بها مشروع عن أخر على اختلاف نوعه، إضافة إلى الخاصية أو التميز، الذي يضعه الفرد أو الجماعة، في مشروعهم حسب توجههم وقيمهم.

**ب- التعقيد:** ويعني تقاطع المشاريع مع المستويات التنظيمية المختلفة، وتنتج عملية تعقيد المشروع عن تعقيد التكنولوجيا المتقدمة والتي تعتمد على تداخل المهام.[5] لهذا ينبغي على صاحب المشروع؛ أن تكون لديه صورة واضحة عن هذه التقاطعات، من حيث الأهداف والوسائل اللازمة، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى قدرة ثبات أو تغير الوقائع والإمكانيات، على اختلاف مصادرها.

**ج- الزمن:** ويعنى به البرمجة الزمنية أو الحدود الزمنية المفترضة لإنهاء المشروع ككل، وأجزاءه من طرف الفريق العملي.

**3.2.مراحل إعداد المشروع المهني:** إن قيام أي مشروع، يعتمد ويرتكز على مجموعة من المراحل أو الخطوات التي تجعل من قيامه أسهل وذو معنى وأكثر قابلية لتحقيق غاياته وأهدافه، وهذه المراحل أو الخطوات تكمن فيما يلي:

**المرحلة1: تحديد المشروع:** وتشمل هذه المرحلة على خطوتين مهمتين وهما نشأة فكرة المشروع وتحليل الوضع، حيث تعتبر هذه المرحلة بخطوتيها المرحلة الحاسمة والمهمة في حياة المشروع حيث تتبعها كافة المراحل الأخرى من قرارات وقضايا متعلقة بهذا المشروع، وهنا يتم دراسة الفرد لفكرة المشروع من حيث الأهداف والحاجات والأولويات.

**المرحلة 2: التخطيط (تنظيم المشروع):** يتم فيها ترجمة فكرة المشروع إلى مجموعة من الأنشطة والمهارات، ومن المهم في هذه المرحلة العمل على ربط خطة المشروع بخطة إستراتيجية، حيث يتم توظيف الموارد والإمكانيات الموجودة وفق الأهداف الموضوعة، وهنا يتضح أن هذه المرحلة تبنى من تحقيق الهدفين التاليين:

– تحديد وتقديم متطلبات المشروع التفصيلية.

– وضع المواصفات التفصيلية ومتطلبات التهيئة المطلوبة في خطة المشروع.

**المرحلة 3: مرحلة التنفيذ:** هي مرحلة البدء بتطبيق المشروع وترجمة الخطة إلى أنشطة فعلية حيث يباشر بتنفيذ الإجراءات والمهام الموجودة في الخطة، مع المتابعة لسيرها بدقة وإجراء تقويم في حالات الانحراف عن الخطة أو جراء تغيرات طارئة، وتعتبر هذه المرحلة هي أطول مراحل المشروع زمنيا ولكن مدى الجهد المبذول فيها وكفاءتها وفعاليتها يعتمد على مرحلة التخطيط، فكلما كان التخطيط جيد وفعال كلما ظهر ذلك في التنفيذ.

**المرحلة 4: التقييم النهائي:** هي أخر مرحلة من دورة حياة المشروع، يعمل فيها صاحبه على التحقق بصورة موضوعية وشاملة من ملائمة النشاطات ومدى فعاليتها وكفاءتها، وذلك لإعطاء التقييم المصداقية اللازمة لقبول نتائجه وإثبات نجاح هذا المشروع. ومما سبق نوضح من خلال المخطط التالي دورة حياة المشروع.

**الشكل رقم(1): مخطط توضيحي لدورة حياة المشروع**

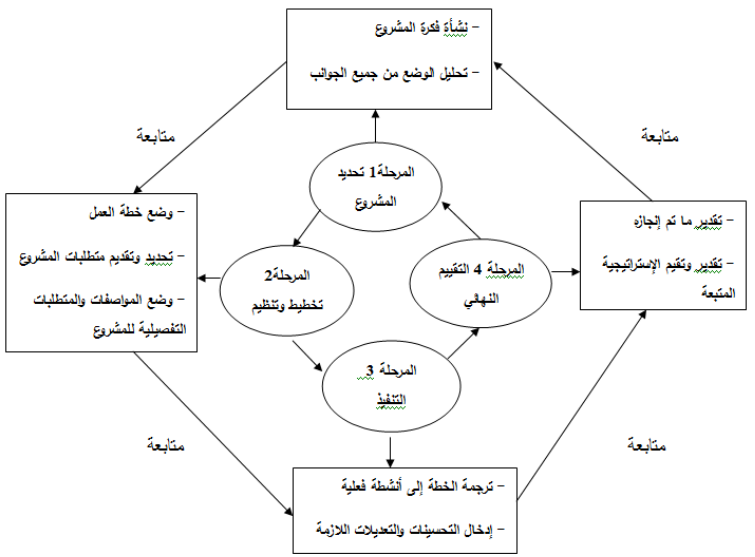


**3.الأسس اللازمة للمشروع المهني للطالب الجامعي:** على الرغم من أن المشروع المهني، في أساسياته كأي مشروع أخر يبنى على خطوات التحديد، والتخطيط

والتنفيذ والتقييم مع ضرورة المتابعة الدائمة والتقويم والتعديل على أساس المستجدات الحديثة، إلا أنه يعتمد ضمن خطواته ومراحل إعداده السابق ذكرها على نقطتين مهمتين وهما:

**1.3.إعداد موازنة مهنية:** ويتم من خلالها ضبط وتحديد:

– القطاع والأعمال التي يتقنها الفرد (المهارات الفنية، حجم المؤسسة، قطاع النشاط)

– الأعمال التي يمكن إتقانها مستقبلا مع تحديد طموحاته ودوافعه المهنية.

– تحليل اتجاهات واحتياجات قطاع النشاط.

– تحديد عروض العمل وفقا لحراكها الجغرافي.

– دراسة شروط ومتطلبات الوصول للوظيفة (الدبلوم ونوعه، المنافسة اللازمة، القيم المهنية...).

**2.3.إعداد موازنة شخصية:** ويتم من خلالها تحديد:

– السمات والخصائص الذاتية (نقاط القوة والضعف، الاهتمامات، التطلعات...)

– الوضع الذي يطمح إليه الطالب الجامعي (الوضع المادي، المنزلة الاجتماعية...)

– تحديد المهارات والدوافع.

وإعداد هذه الموازنات بالنسبة للطالب الجامعي؛ يعني إدراكه لأهمية تولي مسؤولية قيادة مستقبله المهني، والرفع من مرونة تفكيره، خارج القوالب التقليدية المعروفة، إضافة للعمل على رفع مهاراته، واتصالاته في المجال المهني، مع ضرورة تبني مفهوم التحرر من العقم التنظيمي، والقيادي للمدراء في المؤسسات على اختلاف مجالها الاقتصادي، وهذا ما يفرض وعي الطالب الجامعي، والمتخرج على حد سواء، بضرورة تنظيم الأولويات وتحديد جوانب التركيز لتحقيق الأهداف المهنية، وكذا ضرورة تطبيق طرق وأساليب متجددة، لأداء المهام واقتناص فرص العمل الجديد، خاصة وسط احتياجات الاقتصاد المتغيرة وفائقة السرعة.

ليبقى الطالب الجامعي في حاجة أيضا في إعداد مشروعه المهني، لوجود عنصرين أساسيين متداخلين، بشكل كبير لبروزه على أكمل وجه وبشكل أكثر واقعية وقابلية للتطبيق، على ارض الواقع وهذين العنصرين يتمثلان في :

**أولا: الاختيار المهني:** باعتباره أحد المفاهيم المهمة في حياة الفرد الحاضرة والمستقبلية، فهو يعني اختيار الفرد لمهنة من المهن، حسب قدراته وميوله وسماته الشخصية وظروفه الاجتماعية، وحسب"**بطرس1975**" يشمل هذا المفهوم ثلاث خطوات:

- معرفة الفرد لنفسه من حيث قدراته وميوله وسماته الشخصية وظروفه البيئية ونوع ومستوى تعليمه وتدريبه.
- معرفة المهن المختلفة وما تتطلبه من قدرات وسمات وتعليم وتدريب.
- المطابقة بين الخطوتين السابقتين حتى يتم الاختيار الموفق.[1]

وانطلاقا مما تراه العديد من الدراسات والبحوث مثل (2006,pp 497-501) **young** et **valach** ، و"**ترازورلت حورية**"((د.س)،ص10-15)...الخ. يمكن القول أن الاختيار المهني كأساس للمشروع المهني هو ليس قرار منعزل عن ذات الفرد ومحيطه، بل هو بناء تدريجي لواقع الفرد وتصوراته حول ذاته ومحيطه الاجتماعي والاقتصادي، المبني على التخطيط والتفكير الاستراتيجي، والمدعوم بالتحليل والتحري الدقيق لكل جوانب المشروع أو المهنة المقرر اختيارها، مع اتخاذ قرارات في ضل اختيارات واعية ومدروسة، وهذا ما يرفع من استقلالية هذا المشروع المهني باختلاف الأفراد وتوجهاتهم، من القيود الاجتماعية والثقافية وحتى الإبداعية، كما لا يمكن أيضا إغفال دور التوجيه والإرشاد، في اختيارات الفرد واتخاذه لقراراته المهنية، بشكل متوازن ومتوافق مع محيطه

**ثانيا: التوجيه المهني:** كاصطلاح عام يقصد به معونة الفرد على فهم نفسه ومشكلاته وبيئته، ليصبح أكثر إنتاج وأكثر استغلالا لإمكانياته وإمكانيات بيئته، والتوجيه المهني يعتمد على مساندة مختلف الأطراف الاجتماعية، لوصول الفرد والطالب الجامعي لتحديد وتحقيق مشروعه المهني، كما يرتكز كعملية مركبة على العديد من الأساليب أو الاستراتيجيات إن صح التعبير، لتحقيق هذا الدعم والمساندة، وهذه الأساليب والاستراتيجيات تكمن في مجموعة من خدمات نطرحها باختصار في ما يلي:

a- **التربية المهنية:** والذي يشير لها كل من"**أحمد زقاوة**" ، و"**مزياني**" و"**ترازورلت**" من خلال أن تطوير تمثلات الفرد أو الطالب نحو المهنة وإعداد مشروع مهني واضح وأكثر تحديدا، يفرض تنمية عناصر الشخصية المهنية للطالب والذي يأتي عبر وضع الطالب، في مواجهة مع المهنة دراسة واكتشافا، من خلال ما يعرف في أدبيات التوجيه بالتربية على المهن(التربية المهنية) والتي تعتبر من أهم مراحل التوجيه لبناء الذات المهنية؛ القادرة على الاندماج في الحياة المهنية والعملية، والتي تبدأ من الفترات العمرية السابقة، عن طريق تربية الاختيارات، وما تقدمه من تدريب ومعرفة تدريجيا ووفقا لمرحلة الفرد العمرية، لإرساء مفهوم المشروع المهني، وأهمية المهن ومتطلبات وصولها، لدى الفرد في مختلف المراحل التعليمية الأولى.

b- **تحليل العامل(الفرد):** وهو تحليل شخصية الفرد (الطالب ) ومعرفة سماته.

c- **تحليل العمل(المهن):** هو الدراسة العلمية لمختلف جوانب مهنة من المهن، وجمع البيانات التفصيلية المتعلقة بها.

d- **الاختيار المهني:** وهنا يقصد به مساندة الطالب الجامعي على تحديد قراراته المهنية وفق قدراته واتجاهاته ومحيطه الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى أن هذه الخدمة تعتبر أيضا من أهم أسس قيام المشروع.

e- **الإعداد و التدريب المهني:** وهو تحديد برنامج لإكساب الفرد مهارات وقدرات على أداء معين، أو رفع كفاءته فيه، إضافة إلى توضيح الأسس والمبادئ النفسية التي ترفع من كفاءة التدريب حتى يحقق الهدف منه.

f- **الخدمة الإعلامية:** وهي متعلقة بتزويد الفرد (الطالب) بالمعلومات الخاصة بالدراسة والتكوين و المهن ومتطلباتها وشروطها و سبل الإعداد لها.

g- **خدمة التشغيل والتوظيف:** هي مساعدة الأفراد الحصول على فرص عمل تتناسب و مهاراتهم وقدراتهم وميولاتهم.

**i- خدمة التقويم L'evaluation** : وهي تقديم حكم تشخيصي حول مدى التكيف والمواءمة بين الاختيارات الممكنة الممنوحة للفرد وقدراته. وهو متعلق أيضا بالمتابعة ومعالجة الحالات الخاصة داخل المؤسسة وخارجها.

**4. دور المؤسسات الاجتماعية في تحضير الطالب الجامعي لمهنة المستقبل:** تلعب نظم ومؤسسات المجتمع، من الأسرة إلى الجامعة مرورا بالمنظومة التربوية التكوينية، دورا مهما واستراتيجيا في مساعدة الشباب تدريجيا، من الطفولة في الاستعداد لتحقيق طموحاتهم، وإعداد مشاريعهم الحياتية عامة والدراسية والمهنية، خاصة بعد سيطرة العولمة وما فيها من تحولات على ميدان الاقتصاد والثقافة للمجتمعات خصوصا العربية منها؛ وبالتالي وجب تغيير المؤسسات الاجتماعية لمناهج سيرها وتسييرها، كونها المؤسسات المؤهلة لبناء الهوية، والشخصية وتوجيهها الوجهة الصحيحة، ومن أهم المؤسسات الاجتماعية ودورها التجديدي المؤثر على شخصية ومسار الفرد والطالب خاصة، واختياراته وتوجهه واستعداده لمهنة المستقبل نجد:

**1.4. الأسرة ودورها التجديدي في تحضير الطالب الجامعي لمهنة المستقبل:** تقوم الأسرة من القدم بدور مهم وقاعدي في توجيه وتربية الفرد(الطالب) منذ طفولته من الناحية النفسية والاجتماعية والسلوكية والتربوية و ذلك من خلال نقطتين أساسيتين هما التنشئة الاجتماعية وتبني القيم الوالدية، بحيث من خلالهما تتولى الأسرة رسم المعالم الأولى لشخصية الطفل، وهذا ما يراه "**فولكس Foulks**" "بأن تأثير جماعة الأسرة في أعماق النفس يكوّن لدى الطفل(الفرد) نواة الأنا والأنا الأعلى."[1] ولهذا نرى أن الأفراد على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم، خاصة في المجتمعات العربية مرتبطين وتابعين للأسرة وقوانينها، خاصة أثناء تحديدهم وتقريرهم لمصيرهم المستقبلي، وخصوصا فيما يتعلق بالمهنة وفرص العمل، هذا لما تعطيه مجتمعات هذه الدول من أهمية للجماعة الأسرية.

وفي هذا الإطار تشير إحدى نتائج الدراسات؛ على أن 99% من الأبناء يواصلون أعمال أبائهم، لاسيما إذا كان هذا العمل في المجال الحرفي واليدوي، حيث يوفر

الآباء لأبنائهم مجال التدريب المهني، وغالبا ما يحدث ذلك لدى الأسر ذات الدخل المحدود، هذا فضلا عن أن الآباء يشكلون نماذج سلوكية للأبناء، مما يدفعهم الاقتداء بهم والاختيار عن غير وعي لمهنة الآباء. وهذا ما يسميه **بلو Blau ودنكان Dancan** بوراثة المهن، حيث يتوارث الأبناء عن آباءهم مهنا معينة تأثرا بهم وبما حققته هذه المهن في المسيرة الحياتية لأسرهم.

ومن هنا يمكن القول بما أن الأسرة، هي أول من يقوم بإرساء النواة الأولى في شخصية الطفل (الطالب) وقراراته واتجاهاته وقناعاته، من خلال تأثره باتجاهات وطموحات أبائه نحو مواضيع الحياة ككل، بما فيها الدراسة، القيم، الاتجاهات، الميول... المهن، إذا فهي أول نقطة ينطلق منها استعداد الفرد والطالب الجامعي نحو مهنة المستقبل، وبالتالي استعداده لإعداد وبناء مشاريعه الحياتية، الدراسية، المهنية وحتى الأسرية، وهنا يمكن أن تكون الأسرة فعالة بطريقة إيجابية، وبدرجة كبيرة خاصة بعد التحولات التي طرأت عليها كأهم مؤسسة يرتكز عليها تطور المجتمع، وتحقيقه للتنمية الشاملة، وهذا من خلال الوعي بدور كل فرد فيها بمساهمته في وضع اللبنة الأولى لقرارات الابن ، حيث أن مستوى تقدم الفرد أو الطالب الجامعي في بناء دعائم قراراته وتصور أهدافه وتنمية طموحاته، ومهاراته كالتخطيط والانجاز يرتبط بقدرة الآباء على تنفيذ هذه المهارات وتعليم وتمكين الأبناء من تطبيق هذه المهارات (التخطيط، الانجاز، اتخاذ القرار...) مع إدراك أهمية تولي المسؤولية والتحكم في كيفية قيادة الذات، واحتياجاتها وأولوياتها بشكل أكثر وضوحا في إعداد وبناء مشاريعهم المهنية.

2.4. **الدور التجديدي للمدرسة في تحضير الطالب لمهنة المستقبل:** انطلاقا من كون المدرسة ثاني مؤسسة اجتماعية رسمية، تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة المتطورة، وتوفير الظروف المناسبة للنمو الجسمي والعقلي، الاجتماعي والانفعالي خاصة بعد التحولات والتعديلات، والإصلاحات التي شهدتها أغلب منظومات التربية للدول العربية والمغاربية، خاصة على مستوى مناهجها كتنظيم ومرحلة تعليمية، حيث أصبح للمدرسة أدوار لا يمكن إنكارها، في توجيه وتحديد التلميذ

لتخصصه الدراسي والمهني، وهذا الأمر ليس بغريب فدورها من القدم يتمثل في التأثير على اختيارات الطلاب بالشكل المقصود والغير مقصود للمعلم والهيئة الإدارية (المدير، المستشار....) ومن أهم هذه الإصلاحات ما يعرف بالمقاربة بالكفاءات والتي تعمل بصورة خاصة على بناء كفاءات ناجعة وقادرة على المبادرة والتكيف مع متطلبات المجتمع الحديث، خاصة بعدما أصبحت مسألة التوجيه وبلورة مشروع شخصي للمتعلم حقا مكتسبا لجميع التلاميذ بمساعدة إدارة المدرسة ومدرسيها ومستشاري التوجيه بها من خلال التربية المهنية وتربية الاختيارات بشكل مقنن ومقصود باعتبار أن التربية المهنية وتربية الاختيارات عمليتان غير منفصلتان ومرتبطتان بالتوجيه orientation فهما يركزان على كيفية بناء سلوكات ومواقف التلميذ وتوجهاته التربوية والمهنية، انطلاقا من نوعين من التمثلات والتي تشكلان المحددات الرئيسية لكل مشروع وهما تمثلات الذات (الكفاءات، المهارات، الحوافز...) وتمثلات العالم الاجتماعي(مسالك التكوين، أنواع المهن...) مع الاهتمام بكيفية بناء هذه التمثلات لدى المتعلم وكذا الاهتمام بسيرورات واستراتيجيات اختيار المشروع وتوقع احتمالات تحقيقه.

في هذا الإطار يؤكد"**شنك وآخرون Schunk et al**" أن الهدف الأساسي من التعليم هو تزويد الطلبة بقدرات التنظيم الذاتي والذي يشتمل على المهارات اللازمة للتخطيط والتنظيم ومعالجة الأنشطة التعليمية وترتيب الموارد وتنظيم الدافع لديهم والذي بدوره يعزز التعليم طوال الحياة إضافة إلى تطوير الحس المتنامي بالفعالية العقلية والتي تعني أهمية الإدراك وتفعيل القدرات العقلية للفرد والعديد من العوامل الاجتماعية غير التعليم الرسمي مثل تشكيل الأنداد (المنافسين) لمهارات المعرفة والمقارنة الاجتماعية بأداء الطلبة الآخرين وتفسيرات المعلمين للنجاح والفشل. كما أنه من أجل أن يصبح التلميذ قادرا على مباشرة اختياراته في الوقت المناسب فعلى المدرسة بجميع أطوارها أن تبني استراتيجيات عملها وخططها التوجيهية لدعم و مساندة التلميذ أو الطالب الجامعي في إعداده لمهنة المستقبل وبالتالي بلورة مشروع مهني على أساس:

– المعرفة الجيدة لاستعدادات التلميذ، ميوله، محيطه الاجتماعي والاقتصادي.
– إكساب التلميذ كيفية استعمال المعلومات وانتقائها، مع التقويم الذاتي.
– إكساب التلميذ المعارف المهنية المتعلقة بالاندماج المهني وتنظيم أساليب التكوين وبناء تمثل إيجابي حول الذات.
– تعليم التلميذ أدوات التفكير وقواعد التدبير، وأساليب ووسائل الفهم الملائمة لتحليل مكونات هذا العالم واستثمار كل تغيراته، ومستجداته لصالح مشروعه، وكل هذا يتم من خلال عدة نقاط أهمها:
– الاحتكاك بالعالم الخارجي فيتعلم المتعلم (الطالب) بالتقليد والتقمص.
– اكتساب معارف تؤهله للاختيار المستند على عمليات التميز أو التفرد من الناحية العقلية والجسدية التي تبرز خاصة في مرحلة التعليم المتوسط.
– العمل على إدراك المتعلم في جميع المستويات للعلاقة الموجودة بين التعليم والعمل، إضافة إلى الرفع من دراية الطالب بالعلاقة بين المستويات التعليمية المختلفة والأعمال التي تتناسب معها.
ومن هذا المنظور يري أيضا "**أحرشاو** " أن المدرسة الجزائرية مطالبة بتدعيم وتلقين التلميذ (الطالب الجامعي مستقبلا) مجموعة من الكفاءات المركزية في مقدمتها:
1– المسؤولية الذاتية: أن يكون المتعلم مسئولا عن أفعاله و نتائج قراراته.
2– المبادرة واتخاذ القرارات.
3– التوقعية: حيث يكون في مقدوره وضع حدود زمنية لتحقيق اختياراته(مشاريعه).
4– التكيف والتلاؤم: القدرة على التكيف مع المستجدات.
ومن خلال ما سبق نرى أن الدور التجديدي للمدرسة بجميع أطوارها في استعداد وتحضير الطالب الجامعي لمهنة المستقبل لا يكمن فقط في إمداده المادة العلمية والمعرفية في مراحله التعليمية السابقة، بل في إبراز قدراته وميولاته وذلك لدورها في تكوين صورة الأنا عند الفرد، مع تسليط الضوء على إدراكه لمحيطه الاجتماعي والاقتصادي، وتوجيهه الوجهة الأنسب لأجل وصوله في مرحلة الجامعة والتكوين

الجامعي لصقل هذه القدرات والمهارات وربطها بالمحيط السوسيواقتصادي من حيث الفرص المتاحة له، في سوق العمل بعد التخرج، وذلك عبر بناء وعي طلابها على كفاءات ومهارات التخطيط، واتخاذ القرارات مع تبنيها لسياسة التوجيه المدرسي بالاعتماد على تربية الاختيارات، والتربية المهنية بصفة مقننة وعلمية لمساندة المتعلم، في تطبيق اختياراته الدراسية والمهنية على المدى المتوسط والطويل ومنه بصيغة أخرى مساعدته على إعداد مشروع دراسي ومهني.

**3.4.الدور التجديدي للجامعة في تحضير الطالب الجامعي لمهنة المستقبل :** تعد الجامعة إحدى مؤسسات التعليم والتنشئة في المجتمع وأعلى درجات الهرم في نظام التربية وأهم مصدر من مصادر تنمية القوى البشرية القادرة على المساهمة في التنمية الشاملة في مختلف المجالات(الأخلاقية، النفسية، المعرفية، الاجتماعية، العقلية والمهنية) خاصة بعدما أصبح دور الجامعة في توفير المعرفة كأحد أدوارها التقليدية نقطة ضعفها، لما شهدته الجامعة كمفهوم وتنظيم من تغيرات وتحولات فرضتها العولمة، بحيث مست كل المجالات والأصعدة الوطنية والعالمية، ما حمّل الجامعة العديد من المسؤوليات بحيث أصبحت مكان للامتياز العقلي، وتثقيف الفكر والمعرفة الموضوعية، كما أنها مكان لإنتاج المعرفة لذاتها ونقلها لمن في إمكانهم استيعابها والاستفادة منها. وتحقيقا لتحضير الطلبة إلى عالم الشغل تحضيرا فعالا، فمن مسؤوليات الجامعة نحو المجتمع مواجهة التحديات التي تعترض تنميته وتلبية حاجاته ومتطلباته من حيث خلق الكفاءات ليس من الجانب المعرفي العلمي فقط وإنما من الجانب العملي الملموس، وكذا العمل على بناء هوية الطالب أو الشاب والتي من مظاهر تكاملها ما يسمى بتكوين الهوية المهنية والتي تعني في جانبها العام حصول المتخرج على عمل أو مهنة يتميز فيها وفق ما يتناسب مع قدراته وإمكاناته واتجاهاته، ما يرفع من تقدير الذات لديه وصولا إلى تحقيق ذاته، خاصة بعدما أصبح اختيار المهنة المناسبة في الوقت الحاضر من أهم القضايا التي يتفاعل معها الفرد وذلك لما تحمله هذه المهنة من تأثيرات إيجابية أو سلبية على حياته، فقد

تكون المهنة وسيلة بناء وتطور أو وسيلة هدم لشخصية الفرد وربما المجتمع الذي يتعامل معه من خلال مهنته.

والجزائر كغيرها من الدول، التي شهدت منظومتها الجامعية جملة من الإصلاحات استجابة لما كانت تعرفه من تغيرات سياسية، اجتماعية واقتصادية، قد تبنت سنة 2003 نظام تكوين جديد **ل.م.د** سعيا وراء إعطاء قيمة وفعالية للشهادة المتحصل عليها، و الذي يتضمن على مساعدة الطالب في اتخاذ قرار يتعلق بمشروعه المهني المستقبلي، على مستوى مرحلتيه التكوينيتين(شهادة ليسانس،شهادة الماستر)، معتمدة في ذلك على سياسة الربط بين المعرفة النظرية والعملية وتلبية لمتطلبات عالم الشغل، مع الرفع من مسؤولية الطالب كفاعل أساسي في رسم مساره تكويني والمهني من خلال مشاركته في الاستعداد للدخول في عالم الشغل بطريقة منظمة (بناء مشروع مهني مستقبلي) انطلاقا من مختلف المراسيم والقوانين وهذا ما دعمته وأكدت عليه منظمة **اليونسكو سنة 1998** " بأن الرسالة الرئيسية للتعليم العالي، هي أن يوفر التدريب والتربية من منظور طويل الأجل، لا بغية التكيف مع سوق العمل، في الأجل القصير فحسب بل أيضا بغية تنمية الفرد وتمكينه من الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تعليمه حس المواطنة وتزويده بالتدريب مدى الحياة وصولا بذلك للتوازن والتنمية الشاملة للمجتمع".[1] وهذه المنظمة وغيرها من القوانين والمراسيم التي سنتها وزارة التعليم العالي في الجزائر، تأكد على وجوب وجود علاقة مباشرة ودقيقة بين التعليم والتكوين الجامعي واحتياجات سوق العمل والاقتصاد الوطني والعالمي ما يزيد من مسؤولية الجامعة وأعضائها بداية من طاقم التسيير إلى الطالب.

وانطلاقا مما جاء في **المادة "2" من المرسوم التنفيذي رقم13-78المؤرخ في 18ربيع الأول عام 1434 الموافق لـ 30 يناير سنة 2013** المتضمن لتنظيم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتضح مهام الجامعة ككل من خلال المديريات الموجودة فيها و نبين أهم مهام هياكل الجامعة في ما يلي:* مرافقة الطلبة في بناء مسار تكوينهم وانتقالهم في الدراسات.* السهر على

حسن سير مهمة الإشراف وتحسين كل الدعائم البيداغوجية والعلمية الضرورية.* المشاركة في إعداد إستراتيجية تنمية التعليم والتكوين العاليين في بعديهما الأكاديمي والمهني.* السهر على وضع آليات لتنظيم التربصات في الوسط المهني للشعب والتخصصات المعنية.* تقييم تنفيذ اتفاقيات الشراكة ما بين القطاعات، في إطار التكوين المفتوح وتأثيرها على التكوين.* المشاركة في وضع آليات تحضير الطلبة للحياة المهنية.* وضع نظام للتوجيه البيداغوجي للطلبة، بالاتصال مع الهياكل والهيئات المعنية.* السهر على مرافقة الطالب خاصة عن طريق الإشراف حسب الشروط المحددة.* السهر على تحيين محتوى البرامج بهدف تكييفها المستمر مع تطور المعارف والمهارات.* القيام بكل دراسة تقييمية واستشرافية حول تطوير التعليم والتكوين العاليين.

وعليه نرى من كل هذا أن الدور التجديدي للجامعة الجزائرية، في دعم استعداد وتحضير الطالب الجامعي لمهنة المستقبل؛ بحسب المراسيم والأهداف التي تضمنها النظام الحديث lmd يكمن في نقطتين **أولهما** جودة التكوين وارتباطه بالمعرفة العالمية والسوق الوطنية المحلية والدولية، **ثانيا** مساندة الطالب الجامعي من خلال التوجيه والمرافقة البيداغوجية والتي هي من أهم المهام الجديدة للأستاذ الجامعي، في مساندة الطالب للتحضير لمهنة المستقبل وبالتالي إعداده لمشروعه التكويني والمهني، وهذا ما يتضح أيضا حسب **المرسوم التنفيذي رقم 09-03 المؤرخ في 6 محرم 1430 الموافق لـ 3 يناير 2009** والذي يتضمن مهمة الإشراف (المرافقة البيداغوجية) ويحدد كيفيات تنفيذها في المادة "**2**" من خلال جانبه المهني الذي يأخذ "شكل مساعدة الطالب لإعداد مشروعه المهني، وهو مساندته لمعرفة واختيار مهنته المستقبلية ووضع إستراتيجية لأجل تحقيق هذا الاختيار على أرض الواقع، من خلال دراسة وتحليل كل ما يلزم من حيث (إمكانياته، قدراته، ميوله المهني، متطلبات المهنة، إضافة إلى فرص العمل الموجودة...) مع تحديد الأماكن المناسبة لإجراء التربص.[26]

كما تضيف **المادة"8" من المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1429 الموافق لـ 3 مايو 2008** المتضمن للقانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث والتي يتضح منها، "إمكانية دعوة الأساتذة الباحثين لممارسة الإشراف(المرافقة البيداغوجية) الذي يتطلب متابعة دائمة للطالب، وذلك في ما يلي: *- مساعدة الطالب في عمله الشخصي. *- مساعدة الطالب في أداء عمله التوثيقي. *- مساعدة الطالب على اكتساب تقنيات التقييم والتكوين الذاتيين.

إلا أنه رغم كل هذه القوانين والمراسيم الداعمة لتكوين الطالب ولربطه بسوق الشغل بشكل يضمن بنسب عالية اندماج الطالب الجامعي في سوق العمل والاقتصاد الوطني والعالمي، ما يزال التعليم العالي والتكوين الجامعي في الجزائر يواجه اليوم مجموعة من التحديات نذكر منها:[28] -الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة. -تسجيل نقص في الهياكل البيداغوجية وقلة التأطير. -نمطية التكوين وهجرة الكفاءات العلمية. - تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

وكما يضيف **زقاوة أحمد** أنه انطلاقا من هذه النقاط وغيرها أصبحت الجامعة الجزائرية تعاني أيضا من- ضبابية المستقبل المهني لدي مخرجاتها- (خريجي الجامعات) ما يزيد من اتساع الفجوة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، ومن هذا يصبح وجوبا على الجامعة الجزائرية، الأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات الجديدة لتطوير وتحسين المستوى التكويني في التعليم العالي، وربطه بالمتطلبات المحيط السوسيواقتصادي الكمية والكيفية .

إن تقنين الفرد لخطواته، نحو مستقبله المهني انطلاقا من بلورة مشروع مهني، يربط بين ذات الفرد وواقعه الاجتماعي والاقتصادي، ومدى الفرص التي تتوفر داخل المحيط الذي ينتمي إليه، تعتبر إستراتيجية واجب على الطالب الجامعي اتخاذها، لأجل تحقيق توازنه وسط الإصلاحات، والتحولات العالمية، التي تأثر بها العالم عامة والوطن العربي خاصة، وبما أن للمؤسسات الاجتماعية أيضا دورا كبيرا

في بلورة الطالب الجامعي لقراراته، واختياراته الدراسية، المهنية، الأسرية... على حد سواء خاصة بعدما فرضته العولمة من تغيير في أدوار الأفراد والمؤسسات والنظم في المجتمعات بحسب الإقليم والدولة، أصبح لزاما على هذه المؤسسات الاجتماعية قولبة هياكلها ومناهج سيرها وتسييرها؛ وفق ما يتناسب ويتوازن مع المعطيات الحديثة عالميا ووطنيا، ابتدءا من أول لبنة في تكوين ذات الفرد، وهي الأسرة مرورا بالمدرسة كثاني أهم مؤسسة اجتماعية؛ ترفع من قوام الفرد وتحديد ذاته، وصولا إلى الجامعة أين يتم صقل كل مكتسبات الفرد وقراراته، في مختلف المجالات أهمها المهنة باعتبارها وسيلة تواصل الفرد مع مجتمعه، وتحقيق وتأكيد ذاته، مع الأخذ بعين الاعتبار مبادئ وثقافة المجتمع ونقاط ضعفه وقوته وتجاربه .